



إحصائيات وتحليل

- حالات الزواج والطلاق في العراق لسنة 2022
- فئة الارامل المستفيدات من الرعاية الاجتماعية لسنة 2023
- التعنيف الاسري للأعوام 2020 / 2021 / 2022

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من رئاسة المجلس أو اللجان أو السيدات والسادة النواب

لدعمهم في أداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

د. علي فاضل محسن الدفاعي

ايار / 2023

الملخص التنفيذي

تُعد حالات الطلاق من الموضوعات التي يترتب عليها كثير من المشاكل سواء على مستوى العلاقات الاجتماعية أو المسؤوليات الاقتصادية، والأهم على مستوى سلامة الأسرة وحمايتها وتربية الأطفال وتنشئتهم وبناء مستقبلهم، وتتأكد هذه المشاكل في حال كانت مؤشرات حالات الطلاق في تزايد مما يستدعي الحاجة الضرورية لدراستها والبحث عن أسبابها ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها.

سيكشف هذا التقرير النيابي وبالوثائق الرسمية عن نسب غير قليلة بل وأعداد كبيرة نسبياً من حالات الطلاق التي يعاني منها المجتمع العراقي في مختلف المحافظات (عدا اقليم كردستان) لسنة 2022، إضافة الى تسليط الضوء على فئة الأراامل من اللواتي يستفدن من الحماية الاجتماعية، وهي الفئة المسجلة رسمياً ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لسنة 2023 والتي من الممكن الوصول الى احصائية دقيقة عنها. وهي أيضاً من الموضوعات المهمة التي تُعد ذات أولوية في النظر والبحث عن المعالجة المناسبة لهذه الفئة المستضعفة لما تعانيه من ضغط اجتماعي تفرضه عادات وتقاليد المجتمع لا يقل تأثيراً عن الضغط المسلط على كاهل النساء المطلقات.

كما جمع التقرير معلومات عن حالات التعنيف الاسري للأعوام (2020 – 2021 – 2022) المسجلة لدى قسم الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية، وهو من الموضوعات التي لا ينبغي أن تُهمل لما يترتب عليها من إيذاء قد يصل الى حد الجناية التي يعاقب عليها القانون، فضلاً عن أضرارها النفسية والمجتمعية ومساهمتها الأكيدة في تهديم ائتلاف الأسرة وانسجامها وربما ديمومتها.

ولأهمية هذه الموضوعات المتشعبة بين حالات الطلاق والأراامل والتعنيف الاسري وأثرها على سلامة وأمن واستقرار المجتمع، وبناءً على طلب النائب كوردو عمر عبد الله أعد هذا التقرير النيابي معتمداً المنهج الوصفي التحليلي للتأكيد على ضرورة متابعة الاحصائيات الرسمية وبذل الجهد التشريعي والرقابي، استناداً الى المادة (29) من الدستور لإيجاد معالجات واقعية تحد من المخاطر المحتملة التي ترافق اهمالها او التراخي عن متابعتها.

أولاً: حالات الطلاق

سيبين الجدول رقم (1) مجموع حالات الزواج والطلاق في العراق لسنة 2022 حسب المحافظات (عدا إقليم كردستان) والتي كشفت عن 23% من نسب حالات الطلاق استناداً الى حالات الزواج المسجلة¹، أي ما يقرب من ربع حالات الزواج لسنة 2022 وهي أكثر بدرجة واحدة عن نسب الطلاق في سنة 2017 إذ بلغت 22%² مما يعني ان نسب الطلاق في زيادة وان كانت بنسبة طفيفة، إلا أنّ هذه الزيادة تبقى مؤشراً على استمرار المسببات بعد خمسة سنوات وعدم توفير المعالجات المناسبة للحد منها.

ولأهمية استعراض مجموع ونسب حالات الزواج والطلاق بحسب المحافظات لسنة 2022 فقد افرد الجدول رقم (1) بياناً واضحاً لهذه الأرقام التي أظهرت أعلى نسبة طلاق في محافظة بغداد خلال السنة كلها بمعدل 32% وهذه النسبة الكبيرة تبيّن أنّ ثلث حالات الزواج في العراق / بغداد مصيرها الطلاق، وهي نسبة كبيرة جداً اذا ما انتبهنا الى أنها تشير الى ثلث العوائل التي تشكّلت بحكم الزواج قد لاقت مصيراً مجهولاً بسبب التفكك ونهاية مقاومتهم للظروف التي حالت دون الحفاظ على الرباط الاسري. وهنا تتأكد الحاجة والمسؤولية بالبحث عن أسباب هذه النسبة الكبيرة وإيجاد معالجات واقعية، اضافة الى توفير الحماية اللازمة للواقع الذي آلت اليه مصائر هذه العوائل التي لم يعد ممكناً ان تعود لتعيش معاً تحت سقف واحد.

وكان لمحافظة ذي قار أقل نسبة طلاق خلال سنة 2022 إذ بلغت 8% من حالات الزواج في كل السنة، وهذه النسبة جديرة بدراسة ميدانية لمعرفة الأسباب التي حفظت العلاقات الزوجية من أن تنهار وتنتهي بالطلاق كما حصل مع بقية المحافظات التي تعاني من نسب أكبر؛ فمع أن الباحث يعتقد بأن الطابع العشائري مؤثر وأنّ العادات والتقاليد لها دور في القرارات التي يأخذها الزوج، أو طبيعة العلاقة القائمة أساساً بين الزوجين وتأثير العائلة الأوسع لكلا الطرفين. فإنّ معرفة أسباب قلة الانفصال بين الزوجين وطبيعة المؤثرات المتباينة لحماية العلاقة الزوجية وتماسك بناء الاسرة بين محافظة وأخرى لا تقل أهمية عن معرفة أسباب الانفصال ودواعي الطلاق، إذ بالإمكان العمل على تطوير تلك الاسباب وتنضيج دوافعها وجعلها مقبولةً في محافظات أخرى قد لا ترى تأثيرها أو مقبوليتها بحكم العادات المألوفة؛ من أجل تحقيق مصلحة الاسرة والاطفال.

¹ الموقع الرسمي لمجلس القضاء الاعلى <https://www.sjc.iq/statistics> (ومنه استخلصت نتائج الجدول رقم (2) ايضاً)
² يُنظر: اصيل سلمان، نسب الزواج والطلاق للمحافظات العراقية لسنة 2017، ورقة بحثية، دائرة البحوث والدراسات النيابية 2017

جدول رقم (1): مجموع ونسب حالات الزواج والطلاق لسنة 2022 حسب المحافظات

المحافظات	حالات الزواج	حالات الطلاق	النسبة المئوية
بغداد	75609	24290	%32
نينوى	29097	4771	%16
ديالى	14084	2622	%19
بابل	18064	2283	%13
النجف	11956	3423	%29
كركوك	13270	2074	%16
ذي قار	14954	1197	%8
الانبار	18597	4007	%21.5
البصرة	26903	7665	%28
واسط	11794	1746	%15
صلاح الدين	13781	2205	%16
المتن	8049	1217	%15
ميسان	9715	2338	%24
كربلاء	13215	2993	%23
القادسية	10162	2934	%29
المجموع	289250	65765	%23

وسيقدم الجدول رقم (2) في أدناه تفصيلاً أدق يبين مجموع ونسب حالات الزواج والطلاق لسنة 2022 حسب الأشهر، والتي أظهرت أعلى نسبة طلاق في شهر أيلول بلغت 49% كانت من حصة محافظة بغداد، وهذه نسبة عالية جداً تصل الى نصف حالات الزواج التي انتهت بالطلاق. كما أظهر الجدول أقل نسبة طلاق في شهر كانون الأول وكانت من حصة محافظة المتن حيث بلغت 4%، وربما يكون للطابع العشائري والتزام أبناء المحافظة بالأعراف والتقاليد سبباً في قلة حالات الطلاق فيها عن محافظة بغداد ذات الطابع الحضري، فضلاً عن واقع الإحصاء السكاني الواسع في بغداد باعتبارها العاصمة واكتظاظها، بل واعتبارها مكاناً جذاباً للعمل والسكن من خارجها بعكس الواقع السكاني في محافظة المتن.

جدول رقم (2): مجموع ونسب حالات الزواج والطلاق لسنة 2022 حسب الأشهر

الأشهر	حالات الزواج	حالات الطلاق	النسبة المئوية	اعلى نسبة	أقل نسبة
كانون الثاني	26000	6486	%25	بغداد %38	واسط %11
شباط	24056	5815	%24	بغداد %35	ذي قار %8
اذار	29806	6606	%22	بغداد %33	المثنى %14
نيسان	غير متوفرة	غير متوفرة			
ايار	21857	5270	%24	بغداد %34	ذي قار %7
حزيران	33356	6493	%19	بغداد %26	المثنى %11
تموز	25488	4827	%19	بغداد %25	ذي قار %7
آب	21142	6491	%31	بغداد %44	المثنى %21
ايلول	18045	5569	%31	بغداد %49	المثنى %19
تشرين الاول	33200	6987	%21	بغداد %29	ذي قار %6
تشرين الثاني	32271	6895	%21	بغداد %29	ذي قار %7
كانون الاول	24608	4526	%18	بغداد %24	المثنى %4

ثانياً: حالات الأرمال

يضاف الى مشكلة الطلاق زيادة عدد النساء الأرمال، فكلتا الحالتين مما تتعامل معه العادات الاجتماعية بطريقة غير مناسبة تفتقر الى النظرة المسؤولة تجاه المرأة الفاقدة للزوج (المطلقة والارملة)، مما يزيدا عبئاً ومسؤولية ويُدخلها في أزمة اجتماعية ومشاكل نفسية وحاجة اقتصادية.

وقد أظهرت المعلومات التي استند اليها هذا التقرير أن اعداد النساء الأرمال غير قليلة وفي جميع المحافظات، ولعل من المهم الإشارة الى ان هذه الاعداد تمثل المسجلات في هيئة الحماية الاجتماعية لسنة 2023 فقط أي انها لا تعكس حقيقة الواقع كما هو بالضبط، ومع هذا فقد بيّنت الأرقام المثبتة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نسباً كبيرة وخصوصاً في محافظة بغداد؛ إذ بلغ عدد النساء الارامل (51075)، ومحافظة نينوى (22655) كأعلى نسب من بين المحافظات، تليها محافظة البصرة بـ (19530) ارملة، ومحافظة ذي قار (19465) ارملة. ولم تكن بقية المحافظات أفضل حالاً فالأعداد تبقى كبيرة، فأقلها في محافظة المثنى بلغ (7189). ونعتقد انها بأجمعها تمثل حالة إنسانية أولاً، ومسؤولية اجتماعية ووطنية ثانياً، وهي مؤشر يستدعي المتابعة الجادة من المسؤولين وخصوصاً ضمن الدور التشريعي والرقابي لسن قوانين تضع حلولاً ناجعة ومعالجات مناسبة بعد متابعة الاحصائيات الرسمية والوقوف على دور المؤسسات الحكومية في القيام بواجباتها من عدمه بتلبية حاجات هذه الظاهرة وملء فراغ إدارة الحياة والتوجيه

والرعاية التي فرضتها ظروف فقدان الزوج، لتعين هذه الفئة من النساء على مصاعب الحياة وأعباء المجتمع وتحصينهن لسد نقص تحمل المسؤولية ودفع الخطر عنهن.

سيسلط الجدول رقم (3) الضوء على مجموع حالات النساء الأرامل المستفيدات من الحماية الاجتماعية في العراق وهي الفئة المسجلة رسمياً ضمن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لسنة 2023 والتي من الممكن الوصول إلى إحصائية دقيقة عنها.³

جدول رقم (3): مجموع حالات النساء الأرامل المستفيدات من الحماية الاجتماعية في العراق لسنة 2023

المحافظة	عدد الأرامل
بغداد	51075 (أعلى عدد أرامل)
واسط	12860
ديالى	9759
الأنبار	12564
البصرة	19530
ميسان	9624
ذي قار	19465
بابل	10951
كربلاء	9969
الديوانية	11899
كركوك	8543
نينوى	22655
المنثى	7189 (أقل عدد أرامل)
النجف	14554
صلاح الدين	12682
المجموع	233319

ثالثاً: حالات التعنيف الاسري

تُعد حالات التعنيف الاسري من الظواهر التي بدأت بالازدياد في المجتمع، وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير بهذا الموضوع إذ بدأ استعمال هذه المواقع ينتشر بكثرة وخصوصاً بين أوساط الشباب ولدوافع عديدة تجعلهم يفضلون التعامل مع العالم الافتراضي على العالم الواقعي. فالمشاكل الاسرية وتفكك أواصر العلاقات وضعف التواصل المباشر تُفقد الاسرة بيتها الآمنة وعلاقاتها الدافئة فتدفعهم الى خارجها لمحاولة إيجاد البديل من خلال البحث عن صداقات وهمية، وهذا ما يسرته وأعانت

³ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (هيئة الحماية الاجتماعية)

عليه وسائل التواصل الاجتماعي.⁴ ولا تخفى المخاطر التي تحفّ هذا العالم الافتراضي بانتحال الشخصيات ونشر المعلومات المضللة وتشويه السمعة فضلاً عن اعتماد هذه الوسائل في جرائم مثل الدعارة والسرقة والابتزاز.

وقد أكّدت وزارة الداخلية قسم الشرطة المجتمعية هذه المخاطر وتأثيرها في موضوع التعنيف الاسري إذ وجدت ان حالات هروب الفتيات المتكررة كان الكثير منها بسبب التأثير ببعض المشاهير في العالم عبر استدراجهن بوسائل التواصل الاجتماعي، والذي بدوره أدّى الى تزايد العنف الاسري من قبل ذويهن كردة فعل طبيعية لمواجهة هذه التصرفات الخطيرة والمرفوضة. إضافة الى حالات الابتزاز الالكتروني التي أصبحت الفتيات بسببها ضحية وعرضةً للتعنيف من قبل افراد اسرهن.⁵

سيُظهر الجدول رقم (4) عدد الحالات المسجلة للعنف الاسري في العراق والتي تم معالجتها من قبل قسم الشرطة المجتمعية للأعوام من 2020 – 2022 والتي تُظهر زيادة ملحوظة في أعداد النساء المعنّفات⁶، إذ بين (391) حالة تعنيف عام 2020 تصاعد العدد الى (1405) حالة تعنيف عام 2022، وهو يؤكد انتشاراً متسارعاً بفعل تأثير وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها بشكل كبير كما تمّت الإشارة اليه في أعلاه.

وما يلفت النظر في هذه الاحصائية الرسمية وجود حالات تعنيف بحق الرجال أيضاً وهي في تصاعد كذلك وإن كانت أقل من أعداد تعنيف النساء، فمن (24) حالة تعنيف للرجال عام 2020 بلغت (401) حالة في 2022، وهي ظاهرة قد تُعد غريبة على مجتمع يتسم بالذكورية في أغلبه، وهنا نجد التذكير بتأثير ما يُنشر بلا رقابة في شبكة الانترنت، فضلاً عن بعض الاعمال الدرامية من مسلسلات وافلام وغيرها تتابعها العائلة العراقية وتشاهد فيها أعمال التعنيف بحق الرجال، فتتأثر بشكل لا واعي وتتسرب اليهم تلك الممارسات الخاطئة.

كما نلاحظ شمول فئة الاطفال بهذا التعنيف وهو ممّا يزيد هذه الظاهرة خطورةً كونهم الحلقة الاضعف والاكثر براءة وبعداً عن استحقاق مثل هذا الظلم والايذاء، ولا تبتعد المسببات عمّا ذُكر من تأثير الواقع الافتراضي أو التورط في المشاكل التي تحف الدخول اليه بلا رقابة او مسؤولية، مع اضافة سبب آخر يتمثل باحتمالية تعاطي المخدرات من أحد الابوين أو كلاهما .

⁴ يُنظر: احمد علي الدروبي، مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على العلاقات الاجتماعية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الأول كانون الثاني 2018

⁵ وزارة الداخلية (مكتب الوزير)

⁶ المصدر نفسه

جدول رقم (4): عدد الحالات المسجلة للعنف الاسري في العراق للأعوام 2020 – 2022

الحالات	عام 2020	عام 2021	عام 2022
تعنيف النساء	391	798	1405
تعنيف الرجال	24	152	401
تعنيف الأطفال	161	91	98

رابعاً: التوصيات

- 1- تشريع قانون يحمي النساء الفاقدمات للأزواج (الارامل والمطلقات) بتقديم الرعاية المعنوية والمادية.
- 2- تشريع قانون يضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي للحد من تهديداتها التي تعرّض أمن الاسرة والمجتمع للخطر.
- 3- تكتيف ممارسة الدور الرقابي لمجلس النواب على متابعة الاحصائيات الرسمية وأداء المؤسسات الحكومية المعنية بمعالجة هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة.
- 4- الاستعانة بالمتخصصين من باحثين اجتماعيين وأكاديميين وأطباء نفسانيين وغيرهم في متابعة هذه الحالات ودراستها ميدانياً وتوفير البيئة المناسبة لتطبيق الحلول العلمية الرصينة.
- 5- توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم والبحث العلمي لما لها من آثار مفيدة في التثقيف على تجنب المخاطر والتهديدات والاستفادة من الإيجابيات.
- 6- دور الاعلام والمؤسسات الثقافية وجميع منابر الخطاب والتأثير في تصحيح نظرة المجتمع للنساء الفاقدمات للأزواج، والتشجيع على حفظهن بالزواج وتقديم المساعدة للشباب الراغبين بذلك.

المصادر

- 1- احمد علي الدروبي، مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على العلاقات الاجتماعية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الأول كانون الثاني 2018
- 2- اصيل سلمان، نسب الزواج والطلاق للمحافظات العراقية لسنة 2017، ورقة بحثية، دائرة البحوث والدراسات النيابية 2017
- 3- الموقع الرسمي لمجلس القضاء الاعلى <https://www.sjc.iq/statistics/> (ومنه استخلصت جميع الجداول الاخرى الخاصة بإحصائيات حالات الزواج والطلاق)
- 4- وزارة الداخلية (مكتب الوزير)
- 5- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (هيئة الحماية الاجتماعية)